Interdisciplinary Legal Research
Special Issue on Arabic-Language Articles
Feb 2026, 6(5): 101-127
Available online on: www.ilrjournal.ir
e-ISSN:2717-1795

ORIGINAL RESEARCH PAPER

The Legal Framework for the Operation of the Ministry of Foreign Affairs in Iraq in Light of International Agreements

Mohamad Setayeshpur [*1], Rosol Kanaan Ibrahim[2]

Keywords:
Employee Legal Regulation, Ministry of Foreign Affairs, Principles of Public Administration, Good Governance.

Abstract

Good governance is not just a set of laws and regulations, but rather an organizational philosophy that seeks to achieve a balance between different interests and enhance transparency and accountability within companies and institutions. Therefore, the application of good governance is considered a matter of utmost importance in today's business world, as it plays a crucial role in enhancing trust and stability within companies and institutions. Therefore, public administration and good governance are two complementary concepts that aim to enhance effectiveness, transparency, and accountability in public administration. The study aims to shed light on the legal organization of the Ministry of Foreign Affairs in Iraq and Egypt in light of the principles of public administration and good governance. In order to achieve the goal of the study, the study identifies the legal organization of the Ministry of Foreign Affairs in Iraq and Egypt, the difference between the two legal systems in the two countries, and a study of the laws and regulations that regulate the work of the Ministry of Foreign Affairs in Iraq and Egypt. The research relies on the use of a comparative descriptive analytical approach by reviewing the literature on the subject of the study, including articles, books, and scientific studies related to the legal organization of the Ministry of Foreign Affairs: A comparative study between Iraq and Egypt in light of the principles of public administration and good governance. The study concluded that the comparative study reveals that the legal organization of the Ministry of Foreign Affairs in Iraq relies on flexible structures that aim to adapt to the political and security challenges resulting from political transformations after 2003. While Egypt relies on a well-established legal structure based on a long and stable diplomatic history, this disparity reflects the influence of historical and political contexts on the design

1[*] Associate Professor, Department of International Law, Faculty of Law, University of Qom, Qom, Iran.

2 PhD Student of Public Law, Faculty of Law, University of Qom, Qom, Iran.

Please Cite This Article As: Setayeshpur, M & Kanaan Ibrahim, R (2026). "The Legal Framework for the Operation of the Ministry of Foreign Affairs in Iraq in Light of International Agreements". *Interdisciplinary Legal Research*, 6(5): 101-127.

This is an open access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution (CC BY 4.0)

مقاله بحثیه

(الصفحه ۱۰۱-۱۲۷)

الإطار القانوني لعمل وزارة الخارجية في العراق فى ظل الاتفاقيات الدوليه

محمد ستايش پور*[۱]، رسل كنعان ابراهيم[۲]

۱. استاذ مشارک، قانون الدولی، كليه القانون، جامعه قم، قم، ايران.

۲. طالب دكتوراه، قانون الدولی، كليه القانون، جامعه قم، قم، ايران.

المخلص

الحوكمة الرشيدة ليست مجرد مجموعة من القوانين واللوائح، بل هي فلسفة تنظيمية تسعى إلى تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل الشركات والمؤسسات، فلذلك يعد تطبيق الحوكمة الرشيدة يعتبر أمرا بالغ الأهمية في عالم الأعمال اليوم، حيث تلعب دورا حاسما في تعزيز الثقة والاستقرار داخل الشركات والمؤسسات، فلذلك تعد الإدارة العامة والحوكمة الرشيدة مفهومان متكاملان يهدفان إلى تعزيز الفعالية والشفافية والمساءلة في الإدارة العامة وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء إلى التنظيم القانوني لوزارة الخارجية بين العراق ومصر في ضوء مبادئ الإدارة العامة والحوكمة الرشيدة، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة يتم التعرف على دراسة التنظيم القانوني لوزارة الخارجية في العراق ومصر، والفرق بين النظامين القانونيين في البلدين ودراسة القوانين واللوائح التي تنظم عمل وزارة الخارجية في العراق ومصر حيث يعتمد البحث على استخدام المنهج التحليلي الوصفي المقارن من خلال مراجعة الأدبيات الخاصة بموضوع الدراسة من المقالات والكتب والدراسات العلمية فيما يتعلق التنظيم القانوني لوزارة الخارجية: دراسة مقارنة بين العراق ومصر في ضوء مبادئ الإدارة العامة والحوكمة الرشيدة وتوصلت الدراسة الى انه تكشف الدراسة المقارنة أن التنظيم القانوني لوزارة الخارجية في العراق يعتمد على هياكل مرنة تهدف إلى التكيف مع التحديات السياسية والأمنية الناتجة عن التحولات السياسية بعد ۲۰۰۳، بينما تعتمد مصر على هيكلية قانونية راسخة تستند إلى تاريخ دبلوماسي طويل ومستقر، هذا التباين يعكس تأثير السياقات التاريخية والسياسية على تصميم الأطر القانونية

الكلمات المفتاحية: التنظيم القانوني، وزارة الخارجية ، مبادئ الإدارة العامة، والحوكمة الرشيدة.

المقدمه

الحوكمة الرشيدة ليست مجرد مجموعة من القوانين واللوائح، بل هي فلسفة تنظيمية تسعى إلى تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل الشركات والمؤسسات، فلذلك يعد تطبيق الحوكمة الرشيدة يعتبر أمرا بالغ الأهمية في عالم الأعمال اليوم، حيث تلعب دورا حاسما في تعزيز الثقة والاستقرار داخل الشركات والمؤسسات، فلذلك تعد الإدارة العامة والحوكمة الرشيدة مفهومان متكاملان يهدفان إلى تعزيز الفعالية والشفافية والمساءلة في الإدارة العامة. أي تهدف الإدارة العامة إلى تحسين أداء المؤسسات العامة، بينما الحوكمة الرشيدة تهدف إلى تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة. ومن منطلق أن السياسات الخارجية للدول جزء من سياساتها العامة، وإن وزارة الخارجية هي أحد الوزارات التابعة لمجلس الوزراء، ومن ثم فأن قراراتها وسياساتها وتوجهاتها تؤخذ في إطار آلية عمل مجلس الوزراء، أي تقوم وزارة الخارجية بالعمل على تنفيذ سياسات الدولة الخارجية، وتمثيل مصالحها في العلاقات الدولية وتعزيز مكانتها على الساحة العالمية . ويعد وزير الخارجية العراقية وفقا للمادة (٤) من قانون وزارة الخارجية المرقم (٣٦) لسنة ٢٠١٣ هو الرئيس الأعلى للوزارة والمسؤول عن تنفيذ سياساتها ومهامها وفعالياتها وحسن ادائها وتصدر بأسمه او من يخوله التعليمات والقرارات والأوامر في كل ما له علاقة بمهام الوزارة ودوائرها . وقد أشارت المادة الأولي من القانون المصري رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ على تحديد دور وزارة الخارجية وتحديد الاختصاصات والمهام المنوط بها، حيث أن هذه الوزارة منوط بها القيام بتنفيذ السياسة الخارجية للدولة ودراسة كافة الشئون المتعلقة بها والسهر على علاقات مصر مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية ورعاية مصالح المصريين وحمايتهم في الخارج، وبناء على نصوص المواد المشار إليها في القانون العراقي والمصري المتعلق بتنظيم عمل وزارة الخارجية، يتبين بأن هذه الوزارة هي المسئولة عن تنفيذ السياسة الخارجية للدولة ودراسة كافة الشئون المتعلقة بها والسهر بها على علاقات مصر مع الحكومات والدول الأجنبية ، وبناء على نصوص المواد المشار إليها في القانون العراقي والمصري المتعلق بتنظيم عمل وزارة الخارجية، يتبين بأن هذه الوزارة هي المسئولة عن تنفيذ السياسة الخارجية للدولة ودراسة كافة الشئون المتعلقة بها، ففي الوقت الحاضر نجد من أولويات وزارة الخارجية تتمثل في إعادة بناء وتعزيز العلاقات الثناية نت خلال اعتماد سياسة خارجية شفافة وفعالة مع دول الجوار، وتقوية العلاقات مع الدول ، وفي هذا السياق يعتمد نجاح هذه الوزارة على مدى كفاءة التنظيم القانوني والإداري لها، وقدرتها على تطبيق مبادئ الإدارة العامة والحوكمة الرشيدة مثل الشفافية والمساءلة والفعالية، فلذلك تأتي هذه الدراسة لتقدم تحليلا حول طبيعة التنظيم القانوني لوزارة الخارجية في كل من العراق ومصر، بهدف تسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف في الأطر القانونية والإدارية التي تنظم عمل الوزارة في العراق ومصر.

١. التشريعات و القوانين المنظمة لعمل وزارة الخارجية في العراق.

تعتبر وزارة الخارجية في العراق واحدة من المؤسسات الحيوية التي تلعب دورا أساسيا في تعزيز الهوية الوطنية وتعزيز العلاقات الدولية فتتضمن التشريعات والقوانين المنظمة لعمل الوزارة مجموعة من الأحكام التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الدبلوماسية والسياسية للبلاد.

حيث نجد تأسست وزارة الخارجية في العراق بموجب قوانين تأسيسية تحدد مهامها واختصاصاتها وتشمل هذه المهام تمثيل العراق في المحافل الدولية، وتعزيز العلاقات مع الدول الأخرى، وحماية مصالح المواطنين العراقيين في الخارج فتتولى الوزارة أيضا مهمة التفاوض على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، مما يتطلب إطارا قانونيا متينا لضمان الامتثال للالتزامات الدولية وتتضمن التشريعات المتعلقة بالوزارة تنظيم هياكلها الإدارية ووظائفها ويحدد قانون الوزارة كيفية تعيين السفراء والقناصل، كما يوضح الإجراءات اللازمة للترقية والتعيين في المناصب الدبلوماسية وتشمل القوانين أيضا حقوق وواجبات الدبلوماسيين، مما يضمن حماية حقوقهم أثناء أداء واجباتهم كما تعزز وزارة الخارجية من خلال تشريعاتها دور العراق في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وتسعى الوزارة إلى تفعيل دور العراق في هذه المنظمات من خلال مشاركتها الفعالة في المناقشات السياسية والاقتصادية وتتضمن التشريعات أيضا آليات للتعامل مع الأزمات والكوارث التي قد تواجه المواطنين العراقيين في الخارج ويحق للوزارة اتخاذ إجراءات سريعة لضمان سلامة المواطنين، بما في ذلك تقديم المساعدة القنصلية في حالات الطوارئ [٢]

كما تعتبر الشفافية والمساءلة جزءا أساسيا من عمل وزارة الخارجية، ويتم التأكيد على أهمية نشر المعلومات المتعلقة بسياسات الوزارة وأنشطتها، مما يعزز الثقة بين الوزارة والمواطنين وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها وزارة الخارجية، مثل الأزمات السياسية والاقتصادية، فإن التشريعات تسعى إلى تعزيز استقرار الوزارة وتعزيز قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة فيساعد ذلك في ضمان استمرار العمل الدبلوماسي بفعالية وتتضمن القوانين أيضا تنظيم التعاون مع الوزارات والمؤسسات الأخرى داخل العراق، مما يضمن تنسيق الجهود لتحقيق الأهداف الوطنية ويتطلب ذلك تعاونا مستمرا مع وزارات مثل الداخلية والدفاع لضمان الأمن القومي كما تعزز التشريعات من أهمية الثقافة الدبلوماسية والتعليم والتدريب للعاملين في الوزارة وتعتبر برامج التدريب والتطوير جزءا أساسيا من تعزيز الكفاءة والاحترافية في العمل الدبلوماسي[٣].

فقد تسعى وزارة الخارجية إلى تحقيق تنمية مستدامة من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى كما تتضمن القوانين تنظيم الاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية كما تحتفظ الحكومة العراقية بحقوق السيادة على سياساتها الخارجية، مما يعكس أهمية احترام القانون الدولي وتعمل الوزارة على تعزيز صورة العراق كدولة ذات سيادة تتبنى مبادئ حقوق الإنسان فتتضمن التشريعات أيضا أحكاما تتعلق بمكافحة الفساد في الأعمال الدبلوماسية ويشدد على ضرورة الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية لضمان نزاهة العمل الدبلوماسي وتعتبر التشريعات المنظمة لعمل وزارة الخارجية أداة حيوية في تعزيز الاستقرار والتنمية في العراق حيث تساهم هذه القوانين في تعزيز قدرة الوزارة على مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية[٤].

---

[١] أحمد إبراهيم السبيلي المسئولية السياسية لرئيس الدولة في النظم الوضعية والفكر السياسي الإسلامي، رسالة دكتوراه جامعة عين شمس، ١٩٩٠.، ص٢٩

[٢] رافت فودة ثنائية السلطة التنفيذية بين الشكل والموضوع في دستور ١٩٧١ء دراسة مقارنة الدستور الكويتي والفرنسي)، دار النهضة العربية، طبعة ٢٠١١، ص٤٧

[٣] خالد فايز الحويلة العجمي: المسئولية الوزارية أمام البرلمان وفقا للدستور الكويتي، دراسة مقارنة قطر – البحرين)، دار النهضة العربية، طبعة ١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م.. ص٧٦

[٤] أحمد محمد إبراهيم المسئولية السياسية للحكومة في النظام البرلماني، دراسة مقارنة ببعض النظم الأخري رسالة دكتوراه جامعة عين شمس، ١٩٩١.، ص٥٥

حيث يشكل الإطار القانوني المنظم لعمل وزارة الخارجية العراقية العمود الفقري الذي يضمن تنفيذ السياسة الخارجية بفعالية وانسجام مع المصالح الوطنية للعراق ويتضمن هذا الإطار مجموعة من التشريعات والقوانين التي تحدد الهيكلية التنظيمية، الاختصاصات، والمهام المنوطة بالوزارة، مما يعكس دورها المحوري في إدارة العلاقات الدولية، تمثيل العراق في المحافل الدولية، وتعزيز التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية ويأتي هذا الإطار في سياق تاريخي وسياسي معقد، حيث مر العراق بتحديات كبيرة أثرت على بنية مؤسساته، بما في ذلك وزارة الخارجية، مما استدعى تطوير تشريعات مرنة وقوية لمواكبة التطورات الداخلية والخارجية حيث يعد قانون وزارة الخارجية العراقية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٣ الوثيقة التشريعية الأساسية التي تنظم عمل الوزارة. يحدد هذا القانون، المنشور في جريدة الوقائع العراقية (العدد ٤٠٩٧، ١٧ نوفمبر ٢٠٠٨)، الهيكلية التنظيمية للوزارة، التي تتكون من دوائر رئيسية مثل دائرة الشؤون القانونية، دائرة المراسم، دائرة المنظمات الدولية، ودائرة العلاقات الثنائية كما ينص القانون على أن الوزارة هي الجهة المسؤولة عن صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، وإبرام المعاهدات الدولية، وتمثيل العراق في المؤتمرات والمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كما يحدد القانون اختصاصات الوزير، الذي يتولى الإشراف العام على الوزارة، ووكلاء الوزارة الذين يديرون القطاعات الإدارية والسياسية والقانونية وعلى سبيل المثال، تلزم المادة المتعلقة بالدائرة القانونية رئيسها بحيازة شهادة الماجستير في القانون على الأقل، مما يعكس التأكيد على الكفاءة الأكاديمية والمهنية[١].

إلى جانب قانون الوزارة، تنظم اللوائح الداخلية تفاصيل العمل الدبلوماسي، مثل شروط تعيين الدبلوماسيين، التدريب، والترقية. تشترط هذه اللوائح اجتياز اختبارات صارمة ودورات تدريبية في معهد الخدمة الخارجية التابع للوزارة، والذي يعنى بإعداد الكوادر الدبلوماسية. كما تحدد اللوائح مهام البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج، بما في ذلك حماية مصالح المواطنين العراقيين، تقديم الخدمات القنصلية مثل إصدار جوازات السفر، ومتابعة قضايا العراقيين في الدول المضيفة. تولي هذه التشريعات أهمية كبيرة للالتزام بالقانون الدولي العام، خاصة فيما يتعلق بصياغة المعاهدات وتسوية النزاعات الدولية، مما يعزز مصداقية العراق في المجتمع الدولي[٢].

تتضمن التشريعات أيضا تنظيم عملية التصديق على الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، وهي مهمة تتولاها دائرة التصديقات في الوزارة. يشير القانون إلى ضرورة التوثيق القانوني للوثائق، مثل الاتفاقيات الدولية والعقود، لضمان الشفافية والالتزام بالمعايير الدولية. كما تلزم التشريعات الوزارة بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى، مثل مجلس النواب، للمصادقة على المعاهدات الدولية، وهو ما يعكس مبدأ الفصل بين السلطات المنصوص عليه في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥[٣].

في سياق تاريخي، تأثرت التشريعات المنظمة لوزارة الخارجية بالتحولات السياسية التي مر بها العراق، خاصة بعد عام ٢٠٠٣. فقد سعت التشريعات إلى إعادة بناء السياسة الخارجية العراقية لتعكس هوية الدولة الجديدة كدولة ديمقراطية تسعى للاندماج في المجتمع الدولي. تبرز الدراسات الأكاديمية، مثل تلك المنشورة في مجلة آداب المستنصرية، أهمية العلاقات العامة الدولية في

---

[١] قانون وزارة الخارجية العراقية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٣، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٠٩٧، ١٧ نوفمبر ٢٠٠٨ .

[٢] السيد صبري مبادئ القانون الدستوري، المطبعة العالمية، القاهرة، طبعة ١٩٤٩، ص٨٧

[٣] خالد سمارة الزعبي وسائل الرقابة البرلمانية علي أعمال الحكومة، دراسة مقارنة مجلة العلوم الإدارية السنة التاسعة والعشرون العدد الثاني، ديسمبر ١٩٨٧.، ص٥٤

بناء صورة إيجابية للعراق، مما يتطلب إطارا قانونيا يدعم هذه الجهود من خلال تعزيز الكفاءة الإدارية والدبلوماسية. على سبيل المثال، تشير دراسة باقر موسى جاسم (٢٠١٥) إلى أن الوزارة تعتمد استراتيجيات دبلوماسية حديثة تتطلب تشريعات مرنة لمواكبة التطورات الدولية.

من الجوانب المهمة الأخرى للإطار القانوني، دوره في تعزيز التعاون الدولي من خلال الانضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية حيث تلزم التشريعات الوزارة بمتابعة التزامات العراق في إطار الأمم المتحدة، منظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، مما يتطلب تنسيقا دقيقا بين الدوائر المختلفة داخل الوزارة، كما تركز التشريعات على حماية السيادة الوطنية من خلال ضمان أن تكون السياسة الخارجية متوافقة مع المصالح العراقية، مع مراعاة مبادئ القانون الدولي، مثل احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية[١].

تواجه الوزارة تحديات في تطبيق هذا الإطار القانوني، خاصة في ظل الظروف الأمنية والاقتصادية التي مر بها العراق إلى أن الوزارة تسعى لتطوير قدراتها الدبلوماسية من خلال تحديث التشريعات لتتماشى مع المتطلبات الدولية، مثل تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية. كما تظهر الأبحاث الأكاديمية أن هناك حاجة إلى تعزيز التنسيق بين الوزارة والمؤسسات الأخرى لضمان تنفيذ السياسات الخارجية بفعالية[٢]. حيث يعتبر الإطار القانوني لوزارة الخارجية العراقية أداة حيوية لضمان فعالية السياسة الخارجية وتعزيز مكانة العراق دوليا. من خلال قانون الوزارة، اللوائح الداخلية، والالتزام بالقوانين الدولية، تسعى الوزارة إلى بناء علاقات دبلوماسية قوية مع الحفاظ على السيادة الوطنية. تظل التشريعات مرنة بما يكفي لمواجهة التحديات الجديدة، مع الحاجة إلى تحديث مستمر لمواكبة التطورات العالمية[٣].

٢. الاختصاصات الوظيفية لوزارة الخارجية في العراق

تعد وزارة الخارجية في العراق إحدى الركائز الأساسية للدولة، حيث تتولى تمثيل العراق في الساحة الدولية وصياغة سياسته الخارجية وتنفيذها وفقا للتوجيهات الوطنية. تتعدد اختصاصات الوزارة الوظيفية لتشمل تنسيق العلاقات الدولية، حماية مصالح العراق ومواطنيه في الخارج، تعزيز التعاون الدولي، ومتابعة القضايا القانونية والدبلوماسية، ويهدف هذا المبحث إلى استعراض الاختصاصات الوظيفية لوزارة الخارجية العراقية، مع التركيز على دوائرها وقطاعاتها الاختصاصات الوظيفية لوزارة الخارجية في العراق مختلفة، مستندا إلى مصادر علمية وموثوقة[٤].

يعد مجلس الشؤون الخارجية هيئة استشارية تابعة للوزارة، يجتمع شهريا أو حسب الحاجة لمناقشة القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية. يرتبط بالمجلس لجان مثل اللجنة الاستشارية، لجنة الخدمة الخارجية، ولجنة المتابعة، التي تقدم توصيات بشأن البعثات الخارجية والتدريب الدبلوماسي.

---

[١] القانون الدولي العام: إجراءات ونصوص لتنظيم العلاقات بين الدول والمنظمات، الجزيرة نت، ٤ يونيو ٢٠٢٤ .

[٢] باقر موسى جاسم، "استراتيجيات العلاقات العامة الدولية في بناء الصورة الذهنية للسياسة الخارجية: وزارة الخارجية العراقية أنموذجا"، مجلة آداب المستنصرية، العدد ٧١، ٢٠١٥، ص ١-٤٠ .

[٣] محمد عبد الرحمن، "الدبلوماسية العراقية في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣: التحديات والفرص"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠١٨.، ص٣٤

[٤] صباح طلعت قدرت, الوجيز في الدبلوماسية والبروتوكول, ط٣ (بيروت: مطبعة كركي, ٢٠١٣) ص-ص ١٠٩-١١٠.

دور الوزارة في تعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف

تركز وزارة الخارجية على تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول العربية والأجنبية، ومتابعة القضايا الإقليمية مثل شؤون اللاجئين الفلسطينيين والنشاط السياسي والاقتصادي الإسرائيلي. كما تنسق الوزارة مع المنظمات الدولية لضمان التزام العراق بالمعاهدات الدولية، مثل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية كما تولي الوزارة أهمية كبيرة لتأهيل الكوادر الدبلوماسية من خلال معهد الخدمة الخارجية، الذي ينظم دورات تأهيل دبلوماسي، مثل الدورة رقم (٢٨) التي أعلن عنها في يناير ٢٠٢٥. تشمل الاختصاصات فتح دورات لنقل الموظفين الإداريين إلى السلك السياسي، وتدريب أزواج الدبلوماسيين، وإجراء امتحانات التثبيت والترقية[١].

كما انه تسعى الوزارة إلى تحديث خدماتها من خلال البوابات الإلكترونية، مثل بوابة دائرة البعثات والعلاقات الثقافية، التي توفر خدمات معادلة الشهادات وتقديم المنح الدراسية، وكما تدير الوزارة الأرشفة الإلكترونية لتوثيق المستندات ومعالجة الشكاوى.

تواجه الوزارة تحديات مثل نقص الكوادر المؤهلة، التحديات الأمنية الإقليمية، وتعقيدات استرداد الآثار المهربة. ومع ذلك، تسعى الوزارة إلى تعزيز حضور العراق الدولي من خلال تطوير البنية التحتية الدبلوماسية وتعزيز التعاون الدولي[٢]. وتشكل وزارة الخارجية العراقية صلة الوصل بين العراق والعالم، حيث تتعدد اختصاصاتها الوظيفية لتشمل التمثيل الدبلوماسي، حماية المصالح الوطنية، تقديم الخدمات القنصلية، وتعزيز العلاقات الثقافية والدولية. من خلال هيكليتها التنظيمية وبرامجها التدريبية، تسعى الوزارة إلى بناء كوادر دبلوماسية مؤهلة لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية[٣].

كما شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، تغييرات جذرية وهيكلية واسعة في نظامه السياسي إذ شمل التغيير آليات إدارة الدولة وطبيعة نظام الحكم، وطبيعة العلاقة بين السلطات وقد تجسدت تلك التغيرات بصدور الدستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، وتبعا لذلك شهدت سياسة العراق الخارجية تغييرات جذرية ايضا، إذ تبدلت مفاهيم وتوجهات كثيرة. فبعد أن كانت سياسة العراق الخارجية قبل ٢٠٠٣ تدار في إطار مؤسسات محدودة وغياب دستور مكتوب وحزب واحد يسيطر على كل أجزاء الدولة ومقدراتها، وأيديولوجية شاملة ودور متفرد لصاحب القرار. اصبحت بعد ٢٠٠٣ تتأثر بحلقات كثيرة، فهناك الدستور الدائم، ورئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء ووزارة الخارجية ومجلس النواب والمستشارون، والأجهزة الأمنية ذات العلاقة، وغيرها من المؤسسات الرسمية، فضلا عن ذلك فإن الدستور العراقي أعطى الحق للأقاليم بفتح ممثليات لها في السفارات العراقية وأصبح للأقاليم بل وحتى لبعض المحافظات صلات خارجية ربما تتعارض مع القرارات الصادرة عن بغداد يضاف الى ذلك تأثير

---

[١] إعلان وزارة الخارجية العراقية عن دورة التأهيل الدبلوماسي رقم.(28)

[٢] سامي جمال الدين النظم السياسية والقانون الدستوري، نظرية الدولة وأنظمة الحكم فيها في عصر العولمة السياسية والقانون الدستوري المصري والشرعية الدستورية منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٥. ، ص٢٠

[٣] سليمان الطماوي: السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، دراسة مقارنة، الطبعة الخامسة، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩١٦.، ص٣٦

المؤسسات غير الرسمية على عملية صنع القرار، مثل المرجعيات والرموز الدينية، الأحزاب الرأي العام، الصحافة، الأقليات المليشيات والجماعات المسلحة.[1]

كذلك فإن العراق وبعد انهيار الهوية (البعثية)، وتفكيك المنظمات السياسية والاجتماعية المرتبطة بحزب البعث أمثال التنظيمات الحزبية ونقابات العمال والتنظيمات الشبابية والنسوية، أصبح أمام تحديات الهوية، ومواجهة الوهن الذاتي المتمثل في عدم القدرة على صياغة هوية وطنية جامعة. وعلى الرغم من عدم وجود علاقة حتمية بين التركيبة السكانية والتأثيرات الخارجية على صنع القرار في العراق، إلا أن التأثيرات الإقليمية على صناعة القرار العراقي باتت واضحة في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣. فضلا عن ذلك فأن العراق بعد ٢٠٠٣ ورث أوضاعا سياسية واقتصادية وتعليمية وصحية وخدمية متهالكة، تفاقمت بعد عام ٢٠٠٣ ، وكان لها اثارها الواضحة على خياراته السياسة الداخلية والخارجية.[2]

أولا : آليات صناعة القرار

يقصد بعملية صنع القرار هي عملية التفاعل بين المعنيين في رسم السياسات العامة، وهي بمثابة الوظيفة الملقاة على عاتق المؤسسات السياسية التي تقوم باختيار البديل المناسب من خلال المناقشة والمفاضلة بين البدائل .

وفي هذا الاطار فإن الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ قد حدد مجموعة من الاطر الاسترشادية لصناعة أو الرسم سياسة العراق الخارجية. فالمادة (١٠٧) / أولا من الدستور جعلت مهمة رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي من ضمن اختصاصات السلطات الاتحادية تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الآتية: أولا: رسم السياسة الخارجية، والتمثيل الدبلوماسي، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض، والتوقيع عليها وابرامها، ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية[4]

كما أشار الدستور في المادة (٦١ / تاسعا) الى ان إعلان الحرب وحالة الطوارئ تكون بموافقة مجلس النواب بأغلبية الثلثين، بناء على طلب مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء[5]

ونصت المادة ٨٠ من الدستور على أن مجلس الوزراء يمارس الصلاحيات الآتية:

تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة، والخطط العامة والاشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة.

اقتراح مشروعات القوانين.

اصدار الانظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين.

---

[1] محمد قدري حسن رئيس مجلس الوزراء في النظم البرلمانية المعاصرة، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، ص٢٩

[2] سعيد السيد علي المسئولية السياسية في الميزان، دراسة مقارنة ٢٠٠٨، ص١٩

[3] أحمد نوري النعيمي، احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ١٥/٢٠١٢، ص ٢٠٨ – ٢٠٩

[4] المادة (٦١ تاسعا) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، الطبعة الثانية / ٢٠٠٦.

[5] المادة (٧٣) المصدر نفسه.

اعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية.

التوصية الى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء واصحاب الدرجات الخاصة ورئيس اركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق و ورئيس جهاز المخابرات الوطني, ورؤساء الاجهزة الامنية.

التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والتوقيع عليها أو من يخوله واناط الدستور لرئيس مجلس الوزراء مهمة المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المساحة [١] [٢]

وبما أن سياسة العراق الخارجية هي جزء من السياسات العامة للدولة، وإن وزارة الخارجية هي أحدى الوزارات التابعة لمجلس الوزراء، فإن قراراتها وسياساتها وتوجهاتها تؤخذ في إطار آلية عمل مجلس الوزراء، أي أن الوزراء يعرضون قضايا وزارتهم في اجتماعات مجلس الوزراء لغرض مناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. فعلى سبيل المثال فإن قرار الموافقة على فتح بعثات دبلوماسية أو قنصلية أجنبية في العراق، وإقامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع الدول الأخرى يكون باقتراح من وزير الخارجية وموافقة مجلس الوزراء. [٣]

وعلى الرغم من أن الدستور لم ينيط بوزارة الخارجية مهمة رسم أو صناعة القرار السياسي الخارجي، بل ان قانون وزارة الخارجية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٣ لم يشر بوضوح الى ان الوزارة تتولى أو تشارك برسم او صناعة القرار، إذ أن القانون اشار بوضوح في المادة / ١، إلى أن وزارة الخارجية تتولى تنفيذ السياسة الخارجية لجمهورية العراق ويمثلها وزير الخارجية او من يمثله [٤]

ولكن واقع العمل في وزارة الخارجية يشير الى أنها تشارك في رسم أو صناعة القرار السياسي الخارجي، إذ جرى السياق بان تقوم دوائر الوزارة بتقديم المقترحات ومشاريع القرارات والمواقف والبدائل الى وكيل الوزارة المختص بعد المداولة مع الدائرة المختصة، ويقوم الاخير برفعها الى وزير الخارجية، وفي هذه الحالة فإن الوزير ربما يتخذ القرار مباشرة، أو يعرضه على الهيئة الاستشارية لبيان الرأي، أو يتم رفع الموضوع إلى أمانة مجلس الوزراء، إذا كان الموضوع ليس من صلاحيات الوزير.

وعلى كل حال فإن الوزير يستعين في اتخاذ القرارات ذات الطابع السياسي والدبلوماسي والاداري والمالي بمجموعة من المجالس واللجان التي حددها قانون الخدمة الخارجية رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٨ على النحو التالي:

مجلس وزارة الخارجية ويكون برئاسة الوزير وعضوية وكلاء الوزارة ورؤساء الدوائر ويقوم بالإشراف على تنفيذ السياسة العامة للوزارة.

مجلس معهد الخدمة الخارجية

ويتشكل برئاسة وكيل الوزارة لشؤون التخطيط السياسي وعضوية عميد معهد الخدمة الخارجية ورئيس الدائرة الادارية والتخطيط السياسي واحدى الدوائر السياسية ويقوم برسم سياسة المعهد.

---

[١] المادة (٨٠) المصدر نفسه.

[٢] المادة ٧٨ من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، مصدر سابق ذكره

[٣] وزارة الخارجية، الدائرة الصحفية، دليل الخدمة الخارجية، المادتان ٢٥ و ٢٦ من قانون الخدمة الخارجية رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٨، مطبعة كركي، بيروت، ص ٢٧

[٤] قانون وزارة الخارجية رقم رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٣

لجنة الخدمة الخارجية وتكون برئاسة وكيل الوزارة للشؤون الفنية والادارية وعضوية الوكلاء ورئيس الدائرة الادارية ورئيس الدائرة القانونية وعميد معهد الخدمة الخارجية واثنين من رؤساء الدوائر السياسية وتكون مهامها النظر واتخاذ القرارات ورفع التوصيات في الشؤون المالية والادارية وشؤون الموظفين.

اللجنة الاستشارية ويرأسها الوزير ويحدد أعضائها من السفراء والمستشارين [۱]

ولا بد من الاشارة هنا الى ان الباحث لم يستطع التوصل الى وثيقة مكتوبة تدون آلية صناعة القرار في سياسة العراق الخارجية والمراحل التي تمر بها، وكيفية اختيار البديل المناسب من بين البدائل، وما هو المنهاج الذي يتبعه صانع القرار عندما يواجه إشكالية ما، وكيف يتم ترجيح حل على آخر، ومن هم الاشخاص الذين يرجع اليهم في حالة الحاجة الى المشورة، وهل هم نفس الأشخاص الذي يرجع إليهم في كل قضية هل هم أهل الكفاءة أم أهل الثقة، وكيف يحصل على الحقائق والمعلومات التي تساند قراره وكيف تم قراءتها وتوظيفها ؟

ربما هناك الكثير من الاسئلة التي تثيرها هذه الجزئية من البحث، إذ أن دراسة آلية صناعة القرار في السياسة الخارجية تطرح الكثير من الأسئلة، ربما تكون الاجابة عليها ممكنة في الانظمة السياسية العريقة المعروفة في العالم المتقدم، ولكن في الحالة العراقية الناشئة، وسائر الحالات المماثلة، ربما تكون آلية صناعة القرار بصورة عامة غير مقننة، وذاك بسبب طبيعة النظام السياسي العراقي القائم على مجموعة معقدة من التجاذبات والتوافقات والتنازلات والتداخلات التي تجعل من المبكر القول أن هناك آلية مقننة لصناعة القرار السياسي في العراق. [۲]

ثانيا : أدوات التنفيذ

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية لكل دولة توافر مجموعة من الأدوات والموارد والقدرات ما تعينها على انجاز تلك الاهداف، وتتفاوت هذه الوسائل، وتختلف من دولة إلى أخرى، وتتفاوت هذه الادوات وتختلف من دولة الى أخرى، وفقا لما تمليه عليها ظروفها، وامكانياتها في تحقيق الهدف المرجو . لذلك تتفاوت مكانة الدول فيما بينها في المحيط الاقليمي والدولي، تبعا لقدرتها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية على أرض الواقع. [۳]

وتكاد تتفق معظم المصادر المهتمة بدراسة السياسة الخارجية على أن أدوات أو وسائل تنفيذ أهداف السياسة الخارجية تقع في إطار الوسائل الاتية الوسيلة العسكرية والوسيلة الاقتصادية، والوسيلة الاعلامية والثقافية، والوسيلة الدبلوماسية أو السياسية. وسوف يناقش البحث مدى فعالية تلك الادوات في تنفيذ سياسة العراق الخارجية.

الوسيلة العسكرية

تعد القوة العسكرية، وخاصة امتلاك الأسلحة غير التقليدية، من العوامل والمقومات المهمة التي تبرز مكانة الدولة في محيطها الاقليمي والدولي، حيث تظهر هناك علاقة واضحة بين القوة العسكرية لأي بلد وقوة موقفه السياسي، ومدى قدرة قيادته

---

[۱] وزارة الخارجية، الدائرة الصحفية، دليل الخدمة الخارجية، المادة ٣٥ / اولا من قانون الخدمة الخارجية رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٨، ص ٣٠.

[۲] محمد كامل ليلة النظم السياسية الدولة والحكومة، دار الفكر العربي، ١٩٧١.، ص١٠

[۳] يحيي الجمل الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.، ص٤١

السياسة على فرض إرادتها في التفاعلات الاقليمية والدولية وتتجلى القوة العسكرية كأداة من أدوات السياسة الخارجية في[١] مظهرين اساسيين هما: الاستخدام المادي والفعلي للقوة المسلحة، والتهديد باستخدام القوة المسلحة لإجبار الطرف الآخر على تنفيذ أهداف السياسة الخارجية[٢]

وفي الحالة العراقية، وبعد احتلال العراق، تم حل المؤسسة العسكرية العراقية المتمثلة بوزارة الدفاع، والاجهزة التابعة لها، بموجب الأمر رقم (٢) في مايو / ٢٠٠٣، الصادر عن الحاكم المدني للعراق بول بريمر[٣] وبات العراق بعد عام ٢٠٠٣ مجردا من قوته العسكرية التقليدية وغير التقليدية، وبهذه النتيجة يكون العراق قد خرج من دائرة التوازنات الاقليمية في منظورها العسكري.

وجرت محاولات بعد عام ٢٠٠٣ لإعادة بناء القوة العسكرية العراقية، إذ استندت الخطوة الأولى من خطة الولايات المتحدة لبناء الجيش العراقي الجديد الى أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٩١) في ٧/٦/٢٠٠٤ ، الذي دمج المليشيات المسلحة التابعة للأحزاب التي عارضت او قاتلت النظام السابق في الجيش العراقي الجديد[٥] ،إضافة الى نسبة قليلة من منتسبي الجيش السابق، وتم منح الرتب العسكرية في بادئ الأمر استنادا الى الولاءات الحزبية والفئوية[٦] خارج السياقات والقوانين العسكرية المعروفة

وعليه فقد أسهمت آلية تشكيل القوات المسلحة العراقية في تعدد الولاءات داخل المؤسسة العسكرية، فضلا عن الإشارات التي وجهت الى المرجعيات السياسية، والدينية والعشائرية لتشجيع مؤيديها على الانخراط في المؤسسة العسكرية لقد أدى دمج

---

[١] منعم صاحي العمار، حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، دراسات سياسية، بيت الحكمة بغداد، العدد الثاني السنة الأولى / ١٩٩٩، ص ص ٧٤-٧٩

[٢] اسماعيل صبري مقلد العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات المكتبة الاكاديمية، القاهرة / ٢٠١٠، ص ٥٠٩

[٣] جريدة الوقائع العراقية، وزارة العدل العراقية، العدد ٣٩٧٧ في ١٧/٦/٢٠٠٣، ص ١٢

[٤] Paolo Maggiolini, IRAQIS FOREIGN POLICY DIRECTIONS AND REGIONAL DEVELOPMENTS. WHERE DOES IRAQ FOREIGN POLICY START? International Society for Performance Improvement(ISPI) USA, Analysis No. 199, September 2013, p2

[٥] وقد جاء في الأمر (١١) – وفقا لصلاحياتي كمدير اداري لسلطة الائتلاف المؤقتة، وإدراكا بأن هؤلاء الذين قاتلوا ضد النظام البعثي في قوات المقاومة يستحقون الامتيازات والفوائد كمحاربين عسكريين تقديرا لخدمتهم تجاه ابناء شعبهم، وعازما على إعطاء هؤلاء الأفراد الفرصة لتعزيز مكانتهم ودعم عوائلهم ..... آخذين في نظر الاعتبار أن القوات المسلحة العراقية والقوى الأمنية العراقية الأخرى بحاجة إلى محترفين على درجة عالية من الخبرة والتدريب وتصميما على تأسيس آلية تضمن أن القوات المسلحة والمليشيات تخضع لقانون ادارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية، أعلن بموجب ذلك دمج المليشيات في الملحقين (أو (ب) في القوات المسلحة العراقية. وقد شمل الدمج العناصر المسلحة التابعة للأحزاب الآتية: الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني ومنظمة بدر وحزب الدعوة والحزب الشيوعي العراقي، وحزب الله الفرع العراق) والحزب الإسلامي العراقي وحركة الوفاق الوطني والمؤتمر الوطني العراقي ينظر: الأمر (١١) لسلطة الائتلاف المؤقتة، جريدة الوقائع العراقية، وزارة العدل العراقية، العدد ٣٣٩٧٧ السنة الرابعة والأربعون، في ١٧ حزيران/ ٢٠٠٣

[٦] تجدر الإشارة إلى أنه تم تشكيل لجنة لتنفيذ الأمر (٩١) مهمتها رفع توصيات إلى مجلس الوزراء العراقي بشأن دمج المليشيات، وقد منحت اللجنة أعدادا غير قليلة من عناصر المليشيات رتبا عسكرية مختلفة، من رتبة لواء فما دون، وكان غالبيتهم من غير المؤهلين عسكريا، والكثير منهم لا يملك شهادات دراسية، وزيادة على ذلك تم منح عدد من هؤلاء شارة الركن بدون إملائكهم المؤهلات والضوابط المترتبة على ذلك، وقد لعبت المساومات والرضا دورا بوارزا في تلك العملية، ينظر: صباح العجيلي، الجيش العراقي الجديد نشرة الجيش العراقي ودوره في إعادة بناء الوحدة الوطنية مركز دراسات الاستقلال عمان، تشرين ثاني / ٢٠٠٨، ص ١٠ (١٥) رعد الحمداني، إصلاح القوات المسلحة العراقية، في حسن البزاز (محررا)، الخيارات الأمريكية المقبلة في العراق، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، ط ١/٢٠٠٩، ص ٢١٣

[٧] مهند عبد رشيد الجنابي، الدور العراقي في البيئة الإقليمية (الكوابح والفرص، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، بغداد / ٢٠١٢ م ص ١٠٢-١٠٣

[٨] صباح العجيلي، الجيش العراقي الجديد نشرة الجيش العراقي ودوره في إعادة بناء الوحدة الوطنية، مركز دراسات الاستقلال، عمان، تشرين ثاني / ٢٠٠٨، ص ١٥

المليشيات في الجيش العراقي الى نقل سياقات المليشيات الى المؤسسة العسكرية النظامية مما ولد حالة من عدم التجانس الناتجة عن تعدد الولاءات على حساب للوطن [۱]

لقد انصرف الجيش العراقي بعد ۲۰۰۳ بشكل تام تقريبا عن تنفيذ مهامه الأساسية الموجهة ضد التهديدات الخارجية، أو المحافظة على وحدة التراب العراقي، وتوجه نحو الانغماس في مهام داخلية تحت عنوان مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة والمليشيات ومع استمرار تدهور الوضع الأمني، استمرت العمليات العسكرية للجيش العراقي في مناطق كثيرة من العراق، وخاصة في محافظات الانبار، ونينوى، وصلاح الدين، ذات الطابع المذهبي السني، مما أوجد حالة من النقمة ضد الجيش العراقي من قبل أبناء تلك المحافظات، إذ لم تعد تلك المناطق تنظر إلى الجيش على انه جيش وطني يمثل جميع العراقيين

كذلك فإن عملية تسليح الجيش العراقي تقاطعت مع الدوافع الرئيسة التي اعلنتها الولايات المتحدة للحرب على العراق، ومنها تجريد العراق من السلاح ، كما أن أطرافا إقليمية ومنها بعض الدول الخليجية وخاصة الكويت، أبدت مخاوفها من اعتزام الولايات المتحدة تسليح الجيش العراقي، وعودة أفراد الجيش العراقي السابق، إذ قال الشيخ جابر المبارك وزير الدفاع الكويتي: «إن إعادة تسليح العراق سوف ينتج عنه اختلال في موازين القوى في المنطقة» [۴] فضلا عن ذلك فإن أطرافا وطنية وخاصة الأكراد أبدوا تخوفهم من أن استعادة الجيش العراقي قوته قد يعرضهم للمخاطر [۵]

وعلى الرغم من أن الحكومة العراقية حاولت كسر الطوق الأمريكي على تسليح الجيش العراقي، وخاصة بعد انسحاب القوات الأمريكية نهاية عام ۲۰۱۱، إذ أبرمت الحكومة العراقية عددا من العقود لتزويد الجيش العراقي بأسلحة متطورة، إلا أن اغلب تلك العقود شابها الفساد والتلكؤ في التجهيز [۶]

لقد أدت الأخطاء الجسيمة التي رافقت إعادة بناء الجيش العراقي وتسليحه الى تلكؤ الجيش العراقي في مد سيطرته على كامل الأراضي العراقية، وخاصة بعد سيطرة مجاميع الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)، وفصائل مسلحة أخرى على محافظة نينوى، وصلاح الدين وأجزاء كبيرة من محافظة الأنبار مطلع شهر حزيران / ۲۰۱۴، مما حدا بالحكومة العراقية الى طلب المساعدة الخارجية. [۷]

---

[۱] محمد وائل الفيسي، محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، دراسة مستقبلية، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات الدوحة – قطر، ط ۱/ ۲۰۱۳، ص ۱۲۲

[۲] ابراهيم درويش جيش العراق طائفي تحول الجيش حواجز تفتيش ومعنويات جنوده في الحضيض، جريدة القدس العربي العدد الصادر بتاريخ : ۲۳ / حزيران ۲۰۱۴

[۳] التقرير الاستراتيجي العراقي، ۲۰۱۰–۲۰۱۱، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيسان للنشر والتوزيع بيروت / ۲۰۱۱، ص ۲۱۳

[۴] سامي عبد الواحد، تسليح الجيش العراقي يثير رعب الجيران صحيفة الصباح الجديد العراقية، العدد الصادر بتاريخ ۲۰/۲/۲۰۰۹

[۵] التقرير الاستراتيجي العراقي ۲۰۱۰–۲۰۱۱، مصدر سابق ذكره، ص ۲۱۵

[۶] موسى فرج، مصدر سابق ذكره، ص ص ۲۸۳–۲۸۴، والمالكي يلغي صفقة السلاح الروسي بسبب الفساد، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، العدد ۱۲۴۰۲ في ۱۱ تشرين ثاني / ۲۰۱۲

[۷] واشنطن ترى الحل الوحيد في بغداد في تشكيل حكومة وحدة وطنية، جريدة الحياة اللندنية، عددها الصادر بتاريخ: ۲۰ حزيران / ۲۰۱۴

إن النجاحات التي حققها الجيش العراقي، بإسناد من الحشد الشعبي والعشائري في تحرير الرمادي والفلوجة من عصابات داعش أعاد شيئا من الثقة بالمؤسسة العسكرية العراقية شعبيا ورسميا، مما دفع الحكومة العراقية الى تخاذ قرار الشروع بتحرير الموصل فجر يوم ١٧ تشرين أول ٢٠١٦ بالتنسيق مع التحالف الدولي .إلا إن ذلك لم يصل الى حد اعتبار الوسيلة العسكرية أداة فاعلة من أدوات تنفيذ سياسة العراق الخارجية، كون معظم النجاحات التي حققها الجيش العراقي على تنظيم داعش الارهابي، ما كانت لتتم بالفعالية نفسها، لولا دعم التحالف الدولي وإسناد دول أخرى مثل روسيا وايران [١]

ولكن بدت مؤسسة الحشد الشعبي وكأنها ورقة مهمة من الأوراق التي يمكن تستخدمها الحكومة العراقية في التفاوض على بعض الملفات المتداخلة عراقيا واقليميا، وظهر ذلك واضحا في أزمة التواجد العسكري التركي في شمال العراق، إذ أبدى الحشد الشعبي جاهزيته لخوض معركة استنزاف طويلة الأمد مع تركيا، مما أعطى زخما وقوة ودافعا لسياسة العراق الخارجية في التعامل [٢] مع بعض الملفات المتداخلة اقليميا وبرز الحشد الشعبي وكأنه جزء من الأداة العسكرية التي يمكن [٣]التلويح بها لتنفيذ أهداف خارجية. [٤]

الوسيلة الاقتصادية

تشكل الامكانات الاقتصادية للدولة أداة مهمة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية وربما تكون من أهمها على الإطلاق، إذ تعد المقدرة الاقتصادية للدولة المحرك الاساسي لكل قطاعات الدولة الأخرى العسكرية، والدعائية، والسياسية

وتستند القوة الاقتصادية للدولة على مكونات كثيرة أهمها المركز المالي للدولة وكمية الموارد الطبيعية التي تملكها الدولة، وحجم الناتج الصناعي، وحجم الناتج الزراعي والمقدرة التنافسية للدولة في الأسواق العالمية [٦]

وفي الحالة العراقية، فإن العراق من الدول التي تمتلك مقومات القوة، والقدرة الاقتصادية، وذلك بفعل وفرة موارده الطبيعية التي تتسم بتنوعها، وسعة انتشارها والتي تتمثل بـ النفط، والموارد المعدنية، والزراعة، والمياه، والثروة الحيوانية، فضلا عن الإمكانات السياحية.

ففي مجال النفط والثروة المعدنية، فإن العراق، وعلى الرغم من وجود آراء متباينة حول الاحتياطات المؤكدة، إلا أن تلك الآراء تتفق على أن حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة في العراق تبلغ (١١٥) مليار برميل، مما يجعله يحتل المرتبة الثانية عالميا من

---

[١] وكان من أبرز المدن التي حررها الجيش العراقي من سيطرة عصابات داعش: تكريت في ٣١ آذار ٢٠١٥، سنجار في ١٣ / تشرين الثاني ٢٠١٥ الرمادي في ١ شباط ٢٠١٦، الفلوجة في ٢٦ / حزيران ٢٠١٦، الفترة في ١/ تموز ٢٠١٦، الشرقاط في ٢٢ / ايلول ٢٠١٦ ينظر: ابرز هزائم «داعش» في سوريا والعراق، جريدة الغد الأردنية، العدد ٤٣٧٧ في ١٧تشرين الأول / ٢٠١٦

[٢] عريب الرنتاوي بغداد وأنقرة، وواشنطن بينهما، جريدة الدستور الأردنية، العدد ١٧٦٩١ في ٢٤/١٠/٢٠١٦.

[٣] الحشد الشعبي العراقي يلوح بالتوجه إلى سوريا بعد الموصل، ٢٩/١٠/٢٠١٦

[٤] اسماعيل صبري مقلد العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظريات، مصدر سابق ذكره، ص ٤٧٣.

[٥] Mosul battle to extend as far as Syria and Yemen, former Iraqi PM Maliki says, http://www.middleeasteye.net/news/former-iraqi-pm-maliki-says-mosul-battle-extend-far-syria-and-yemen 1285605904

[٦] صبري مقلد العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ١/٢٠١١، ص ٢٥٥

حيث الاحتياطي النفطي المؤكد وهذا يعزز مقولة « إن إنتاج آخر برميل نفط في العالم من المتوقع أن يكون مصدره العراق» ويعتبر العراق ثاني أكبر مصدر للنفط بعد السعودية، إذ يصدر لحوالي ٣،٢ مليون برميل يوميا من إجمالي إنتاجه اليومي الذي يصل الى نحو ٤،٧ مليون برميل يوميا .[٣]

كذلك يمتلك العراق أراضي صالحة للزراعة تقدر بنحو ٤٤،٤٦ مليون دونم، وهي تمثل نسبة ٢٦% من مساحة العراق الكلية، وإن المستغل منها لا يتجاوز الـ (٢٣) مليون دونم. فضلا عن ذلك، هناك مساحات شاسعة تمثل أراضي غير صالحة للزراعة ولكن من الممكن أن تتحول بسهولة الى أراض صالحة للزراعة في حالة إجراء عمليات الاستصلاح عليها .

ويقترن توفر الاراضي الصالحة للزراعة بتوفر الموارد المائية، إذ يعد العراق ثاني أغنى بلد عربي من حيث توفر الموارد المائية، التي يبلغ حجمها حوالي (٤٤،١) مليار متر مكعب . فضلا عن ذلك، فإن جزءا لا بأس به من الأراضي العراقية يقع ضمن الخط المطري المضمون (٣٠٠) ملم سنويا . وقد ساعد ذلك على تنوع مصادر ثروة العراق الزراعية والحيوانية[٨].

وعلى كل حال فإن معظم المصادر تؤكد امتلاك العراق إمكانيات زراعية كبيرة تجعله يقترب من تحقيق حالة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والحيوانية، شريطة توظيف التقدم التقني والعلمي في هذا المجال.

إلا أن فاعلية الوسيلة الاقتصادية في تنفيذ أهداف سياسة العراق الخارجية تصطدم بعدد من العقبات وأهمها الآتي:

غياب السياسات الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي: إن كثرة التقلبات السياسية في العراق منذ خمسينيات القرن الماضي، وتعدد التوجهات السياسية، وعدم وجود سياسات اقتصادية تنموية بعيدة المدى، جعل الاقتصاد العراقي اقتصادا متقلبا، وجعل العلاقات الاقتصادية في البلد متأرجحة بين سيادة القطاع العام في السبعينيات، إلى القطاع الاشتراكي في الثمانينيات، ثم بداية التعايش مع القطاع الخاص في مرحلة التسعينيات

مما أوقع الاقتصاد العراقي تحت تأثير متغيرين أساسيين في آن واحد، هما: التخلف والتأثير السياسي

---

[١] Vera de Ladoucette, Iraq in a New Map of Oil Supplies: Impalications for Other Gulf Oil Producers, in Iraq Reconstruction and Future Role, The Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, First published/2004. P.137.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢١٤

[٣] العراق يستهدف إنتاج ما بين ٤،٧٥ و٥ ملايين برميل نفط يوميا، جريدة القدس العربي عددها الصادر بتاريخ: ٢٤/٩/٢٠١٦.

[٤] وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٠-٢٠١١، جداول الإحصاء الزراعي

[٥] التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠-٢٠١١، تقديم عبد على كاظم المعموري، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية. بغداد / ٢٠١١، بيسان للنشر والتوزيع بيروت، ص ٢٨٦

[٦] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٣، ص ٠٢٦٧

[٧] كامل كاظم بشير الكناني ارجوحة التنمية في العراق بين إرث الماضي وتطلعات المستقبل، نظرة في التحليل الاستراتيجي، دار الدكتور للعلوم، بغداد شارع المتنبي ١/٢٠١٣ ص ٣٩٤

[٨] مريد أحمد عبد الرحمن التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، دراسة مقارنة ٢٠٠٦، دار النهضة العربية.، ص١٣

[٩] كامل كاظم بشير الكناني، مصدر سابق ذكره ص ص ٣٦٢-٣٦٤.

ومنذ عام ٢٠٠٣ ، تأثرت السياسات الاقتصادية بقرارات سلطة الاحتلال المتمثلة في التحول المفاجئ إلى السوق، والخصخصة غير المدروسة المرتبطة بالخطوط العامة للسياسات المقترحة في وثائق الامم المتحدة، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إذ رسمت سياسات واستراتيجيات رددت توجهات تلك الجهات، ولم يكن لها تأثير لا في السياسات الحكومية، ولا في الادارة الاقتصادية. كذلك فإن وزارة التخطيط العراقية تبدو عاجزة عن التنسيق بين الوزارات العراقية المختلفة في مجال المشاريع الاستثمارية، وإن دورها غير واضح، أو غائب في مجال تقرير المشاريع الاستثمارية في الميزانية العامة

كذلك أصبحت الحاجة ملحة إلى اعادة النظر في شكل الاقتصاد العراقي في ظل اشكالية نظامه الريعي الذي يعتمد بشكل أساسي على واردات النفط، والبحث عن بدائل اخرى لتنويع الموارد الاقتصادية، والبدء بعملية إعادة هيكلية النظام الاقتصادي تنسجم مع إمكانات البلاد، وذلك في ضوء النمو السكاني السريع، وتعاظم الحاجة إلى زيادة الاتفاق في المجال العسكري والامني التي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط العالمية [٢]

ارتفاع مستويات الإنفاق العام لقد شكل مستوى الاتفاق العام أكثر من ٨٠٪ عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ، ويذهب الباقي الذي لا يمثل سوى خمس الموازنات العامة، إلى اصلاح وتأهيل قطاعي الطاقة الكهربائية، والنفط في حين ظلت القطاعات، وخاصة الزراعية والصناعية، معطلة بالكامل تقريبا وعلى الرغم من شعبية الاستمرار في التوسع في الإنفاق الحكومي لمساهمته في الحفاظ على درجة معينة من السلم الاجتماعي، إلا انه يعني تفاقم مشكلة الاعتماد على الريع النفطي، وسيادة حالة من البطالة المقنعة، وإن الاستمرار في هذا النهج سوف يؤدي الى عدم كفاية الإيرادات المتحققة من تصدير النفط

لسد حاجات الموازنة العامة، هذا في ظل ارتفاع نسبة تخصيصات النفقات ليصل الى (١٧٨) سنويا، للمدة من ٢٠٠٧ الى ٢٠١١. وقد برزت هذه المشكلة بوضوح عندما انخفضت أسعار النفط العالمية منذ منتصف عام ٢٠١٤ ، لتصل الى مستوى ٤٠-٤٥ دولار مطلع عام ٢٠١٥ ، بعد أن عبرت مستوى ١٢٠ دولار قبل تلك الفترة، إذ بلغ العجز في الموازنة العراقية لعام ٢٠١٥ نحو ٢٠ مليار دولار على أساس سعر ٦٠ دولار البرميل النفط الواحد، وإذا تم احتساب النفط على أساس ٤٠ دولار فإن العجز سيصل الى ٥٠٪ أو أكثر [٥]

وباختصار فإن تجربة العراق منذ عام ٢٠٠٣ لا تدعو إلى التفاؤل، فلا زالت ميزانية الدولة التشغيلية في تضخم مستمر تذهب لإعالة ملايين العاطلين عن العمل والعاملين بالبطالة المقنعة، وتغذية الفساد، فضلا عن الفشل المستمر في تحقيق آليات

---

[١] على عبد الهادي المعموري سياسة الأمن الوطني في العراق مصدر سابق ذكره، ص ٣٢٢

[٢] لقمان عبد الرحيم الفيلي الاطار الاستراتيجي لسياسة العراق الخارجية، مؤسسة صوت الحكمة العراقية الأمريكية في واشنطن
http://www.iawww.com/articles/03-42-03-11-01-2015-1133

[٣] أحمد عمر الراوي، نحو استراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد أحادي الجانب، في علاء عكاب خلف (محرر)، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، المؤتمر السنوي الذي عقده قسم الدراسات السياسية بيت الحكمة، بغداد، ط ١/٢٠١١، ص ٤٧٩

[٤] عدنان الجنابي الدولة الريعية والدكتاتورية دراسات عراقية، ط١، بغداد، بيروت اربيل / ٢٠١٣، ص ٣٩

[٥] بغداد تقر موازنة ٢٠١٥ بقيمة ١٠٣ مليارات دولار.
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/23/12/2014

اقتصادية بديلة تخفف الاعتماد المفرط على النفط في إعداد الموازنات العامة للبلد [1] مما يعيق ظهور نموذج تنموي حقيقي، أو نشوء بيئة تسمح بالاستثمار [2]

۳. اختصاص السفارات والقنصليات في العراق

تعد السفارات والقنصليات العراقية الذراع التنفيذي لوزارة الخارجية في تمثيل العراق دوليا، وحماية مصالح الدولة والمواطنين، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع الدول الأخرى. تتعدد اختصاصات السفارات والقنصليات في العراق لتشمل التمثيل السياسي، تقديم الخدمات القنصلية، تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي، ومتابعة القضايا القانونية والدولية. يهدف هذا المبحث إلى استعراض الاختصاصات الوظيفية للسفارات والقنصليات العراقية، مع التركيز على دورها في تعزيز السياسة الخارجية العراقية، وتسليط الضوء على هيكليتها التنظيمية، تحدياتها، وتطلعاتها المستقبلية، مستندا إلى مصادر علمية وموثوقة[3].

الهيكلية التنظيمية للسفارات والقنصليات العراقية

تتبع السفارات والقنصليات العراقية وزارة الخارجية العراقية، وتعمل وفقا لنظام الخدمة الخارجية رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته. يترأس السفارة سفير مفوض فوق العادة، بينما يدير القنصلية قنصل عام أو قنصل. تشمل الهيكلية التنظيمية للسفارات أقساما مثل القسم السياسي، القسم القنصلي، القسم الاقتصادي، والقسم الثقافي، إلى جانب الأقسام الإدارية والمالية. أما القنصليات فتركز بشكل رئيسي على تقديم الخدمات للمواطنين العراقيين في الخارج، مع بعض المهام الدبلوماسية حسب الحاجة[4].

١ .اختصاصات السفارات العراقية

السفارات العراقية هي الجهة الرسمية التي تمثل العراق في الدول المضيفة، وتتولى تنفيذ السياسة الخارجية وفقا لتوجيهات الحكومة العراقية. تشمل اختصاصاتها الرئيسية ما يلي[5]:

أ. التمثيل السياسي

تمثيل العراق في الدول المضيفة: تمثل السفارات العراق في العلاقات الثنائية مع الدول الأخرى، وتنسق مع الحكومات المضيفة لتعزيز المصالح المشتركة. على سبيل المثال، تتابع السفارة العراقية في واشنطن قضايا التعاون الأمني والاقتصادي مع الولايات المتحدة والتواصل مع المنظمات الدولية: تتولى السفارات في مدن مثل نيويورك وجنيف وفيينا تمثيل العراق في الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية، وغيرها من المنظمات الدولية ومتابعة القضايا الإقليمية والدولية: تراقب السفارات التطورات السياسية

---

[1] iraq-budget-reforms2015-.html# Iraqi Cabinet approves budget reforms, http://www.al-monitor.com/pulse/originals/01/2015/

[2] عدنان الجنابي، مصدر سابق ذكره، ص ٤٤

[3] مصطفي أبو زيد فهمي: الدستور المصري ورقابة دستورية القوانين، منشاء المعارف الإسكندرية، ١٩٨٥، ص٦٧

[4] وفاء بدر الصباح الاستجواب البرلماني في النظام الدستوري الكويتي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه جامعة عين شمس، ص٣٢

[5] هيثم أحمد عيسي العون: رئيس مجلس الوزراء في الدستور الكويتي، دراسة مقارنة (مصر – فرنسا)، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية ٢٠١٩.،ص٣٤

في الدول المضيفة، وتقدم تقارير دورية إلى وزارة الخارجية حول القضايا التي قد تؤثر على مصالح العراق، مثل النزاعات الإقليمية أو القرارات الدولية[١].

ب. حماية مصالح العراق

حماية المواطنين العراقيين: تقدم السفارات الدعم للمواطنين العراقيين في الخارج، بما في ذلك متابعة قضاياهم القانونية، مثل حالات الاعتقال أو الترحيل واسترداد الآثار المهربة: تعمل السفارات بالتنسيق مع الجهات الدولية لاسترداد الآثار العراقية المهربة، كما حدث في استرداد لوحة جلجامش من الولايات المتحدة عام ٢٠٢١ والدفاع عن مصالح العراق الاقتصادية: تساهم السفارات في تعزيز الاستثمارات الأجنبية في العراق من خلال التواصل مع الشركات والمؤسسات في الدول المضيفة.

ج. تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية

جذب الاستثمارات: تروج السفارات للفرص الاستثمارية في العراق، مثل مشاريع إعادة الإعمار في الموصل وبغداد وتنظيم الفعاليات الثقافية: تنظم السفارات معارض وفعاليات ثقافية لتعريف الدول المضيفة بالتراث العراقي، مثل المعارض الفنية التي أقيمت في السفارة العراقية في لندن عام ٢٠٢٣.

٢ .اختصاصات القنصليات العراقية

تركز القنصليات العراقية على تقديم الخدمات المباشرة للمواطنين العراقيين في الخارج، مع بعض المهام الدبلوماسية التي تتداخل مع عمل السفارات. تشمل اختصاصاتها الرئيسية[٢]:

أ. تقديم الخدمات القنصلية

إصدار الوثائق الرسمية: تصدر القنصليات جوازات السفر، شهادات الجنسية، شهادات الميلاد والوفاة، ووثائق الأحوال المدنية الأخرى.

توثيق المعاملات: تتولى القنصليات توثيق العقود، الوكالات، والشهادات الأكاديمية، مما يسهل على العراقيين في الخارج إتمام معاملاتهم الرسمية[٣].

تسهيل عودة المهجرين: تساعد القنصليات في تنظيم عودة العراقيين المهجرين أو الذين يواجهون صعوبات قانونية في الدول المضيفة.

ب. دعم الجاليات العراقية

متابعة قضايا المواطنين: تقدم القنصليات الدعم القانوني والإنساني للمواطنين العراقيين، مثل متابعة قضايا الاعتقال أو الترحيل.

---

[١] مصطفي أبو زيد فهمي: الدستور المصري ورقابة دستورية القوانين، منشاء المعارف الإسكندرية، ١٩٨٥، ص٦٩

[٢] وفاء بدر الصباح الاستجواب البرلماني في النظام الدستوري الكويتي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه جامعة عين شمس، ص٣٨

[٣] النعيمي ، احمد نوري . ٢٠٠٩– السياسة الخارجية، بغداد الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة .، ص٢٢

تنظيم فعاليات مجتمعية: تنظم القنصليات لقاءات دورية مع الجاليات العراقية لتعزيز التواصل وتقديم الدعم[۱].

ج. التنسيق مع الدول المضيفة

تسهيل التأشيرات: تصدر القنصليات تأشيرات دخول إلى العراق للأجانب، بالتنسيق مع الجهات الأمنية العراقية.

التعاون في القضايا القانونية: تنسق القنصليات مع السلطات المحلية في الدول المضيفة لحل القضايا التي تتعلق بالمواطنين العراقيين.

دور السفارات والقنصليات في تعزيز السياسة الخارجية العراقية

تلعب السفارات والقنصليات دورا محوريا في تنفيذ السياسة الخارجية العراقية، والتي ترتكز على مبادئ السيادة الوطنية، التعاون الدولي، والحياد الإيجابي. تشمل الأدوار الرئيسية[۲]:

۱ .تعزيز العلاقات الثنائية

توقيع الاتفاقيات: تسهم السفارات في التفاوض وتوقيع الاتفاقيات الثنائية في مجالات الاقتصاد، الأمن، والثقافة. على سبيل المثال، وقعت السفارة العراقية في الرياض اتفاقيات تعاون اقتصادي مع السعودية عام ۲۰۲۲.

متابعة المصالح المشتركة: تراقب السفارات تنفيذ هذه الاتفاقيات، وتقدم تقارير دورية إلى وزارة الخارجية.

۲ .التمثيل في المنظمات الدولية

المشاركة في المؤتمرات الدولية: تمثل السفارات العراق في المؤتمرات الدولية، مثل اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة[۳].

دعم ترشيحات العراق: تساند السفارات ترشيح العراق لمناصب في المنظمات الدولية، مثل عضوية مجلس حقوق الإنسان.

۳ .تعزيز التعاون الاقتصادي

جذب الاستثمارات الأجنبية: تعمل السفارات على الترويج لمشاريع إعادة الإعمار في العراق، مثل مشاريع الطاقة والبنية التحتية.

تسهيل التجارة الدولية: تنسق السفارات مع الغرف التجارية في الدول المضيفة لتعزيز الصادرات العراقية، خاصة النفط والمنتجات الزراعية.

تعد السفارة العراقية في واشنطن نموذجا للدور الفعال الذي تلعبه السفارات العراقية. تتولى السفارة التنسيق مع الحكومة الأمريكية في قضايا الأمن، الاقتصاد، واسترداد الآثار. على سبيل المثال، نجحت السفارة في التنسيق لاسترداد أكثر من

---

[۱] صبحي، في الكريم محمد ، ۲۰۲۰ التحول الدبلوماسي لقراءة في اتجاهات الدبلوماسية العراقية بين المركزية وضرورات تعدد المسارات مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (۱) الجامعة العراقية .، ص۳۲

[۲] مقلد ، اسماعيل صبري – ۱۹۸٤ العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات علم الكويت مطبوعات جامعة الكويت ، ص۴۲

[۳] بيجان، جيفري الين ۲۰۱٤ الدبلوماسية المعاصرة التمثيل في الاتصال في دنيا العوامة. ترجمة محمد صفوت حسن عمان : دار الفجر للنشر والتوزيع .،ص۳۱

٣،٨٠٠ قطعة أثرية مهربة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٣. كما تنظم السفارة فعاليات ثقافية دورية لتعزيز التواصل بين الجالية العراقية والمجتمع الأمريكي[١].

تعتبر القنصلية العراقية في إسطنبول من أكثر القنصليات نشاطا بسبب وجود جالية عراقية كبيرة في تركيا. تقدم القنصلية خدمات مثل إصدار جوازات السفر وتوثيق الوثائق، وتنسق مع السلطات التركية لدعم العراقيين المهجرين. كما تنظم القنصلية لقاءات دورية مع الجالية لمناقشة قضاياهم واحتياجاتهم.

تشكل السفارات والقنصليات العراقية ركيزة أساسية في تنفيذ السياسة الخارجية العراقية وحماية مصالح الدولة والمواطنين. من خلال اختصاصاتها المتنوعة، تساهم هذه البعثات في تعزيز العلاقات الدبلوماسية، تقديم الخدمات القنصلية، ودعم الجاليات العراقية في الخارج. على الرغم من التحديات التي تواجهها، مثل نقص الكوادر والقيود المالية، تسعى الوزارة إلى تطوير أدائها من خلال التحديث التقني وتأهيل الكوادر الدبلوماسية. تظل السفارات والقنصليات رمزا لسيادة العراق وحضوره الدولي[٢].

الوسيلة الدبلوماسية

تعد الدبلوماسية واحدة من أكثر الأدوات التي تستخدمها الدول في الدفاع عن مصالحها الحيوية، ويقع على عاتق الدبلوماسية مهمة تشكيل، وتنسيق عوامل القوة المتوفرة لدى الدولة، لجعلها أكثر قدرة على التأثير في مواقف، وسياسات الآخرين واذا تركات الدبلوماسية، أو وهنت في تحقيق الأهداف المنوطة بها، فإن عناصر القوة الأخرى التي تمتلكها الدولة الاقتصادية، والعسكرية، والتكنلوجية، والديموغرافية والثقافية، لن يكون لها قيمة يمكن أن تعول عليها الدولة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، بل يمكن القول إن تميز الاداء الدبلوماسي للدولة يمكن أن يدعم مقدرتها على تعويض جوانب القصور، والضعف في وسائل، وأدوات تنفيذ سياستها الخارجية الأخرى هي: [٤]

وتقسم المسؤوليات، والمهام الموكلة إلى العمل الدبلوماسي الى أربعة مستويات

أولا: تمثيل الدولة، وعرض وجهات نظرها للدول الأخرى، وفي المحافل الدولية. ثانيا : حماية مصالح الدولة، والدفاع عن حقوقها، وحقوق رعاياها في الخارج. ثالثا : متابعة كل ما يخص وضع الدولة في الخارج، وإعداد التقارير بهذا الشأن. رابعا : التفاوض [٥]

إن الدبلوماسية إذا كانت على درجة من الكفاءة، والتميز يمكنها أن تحقق درجة عالية من الانسجام بين ما تملكه الدولة من أدوات القوة، ووسائل التأثير، وبين ما تخطط له من أهداف وغايات. لذلك يصبح من الاهمية على الدولة الارتقاء بجودة أدائها الدبلوماسي تحت كل الظروف، ويكون ذلك من خلال دعم وتعزيز المؤسسات المسؤولة عن إدارة الاداء الدبلوماسي

---

[١] نظام الخدمة الخارجية رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته. موقع القوانين والتشريعات العراقية

[٢] الدبلوماسية العراقية: التحديات والتطلعات"، مركز الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٨

[٣] Hans J. Morganthau, Politics Among Nations, (Alfred A. Knopf, New Work, 1960) P.539.

[٤] اسماعيل صبري مقلد العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع المكتبة الأكاديمية، ٢٠١١/١٥، ص ٢١١

[٥] اسماعيل صبري مقلد العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، مصدر سابق ذكره، ص ٤٢٨

[6] (A) Hans J. Morganthau, Politics Among Nations, op.cit. PP. 541-539.

إن الكفاية الدبلوماسية ليست بديلا عن القوة العسكرية والاقتصادية للدولة، ولكن الدبلوماسية بأدواتها الخاصة تستطيع أن تدعم الموقف التفاوضي للدولة على النطاق الخارجي، وإن الكفاية الدبلوماسية أو الدبلوماسية الناجحة تحتاج الى خبرات، ومهارات دبلوماسية من نوع خاص تتوفر فيها عدد من الشروط اهمها:

١. القدرة على التحليل الشامل، والمتعدد الأبعاد للظروف والمواقف الخارجية.

القدرة على التنبؤ الدقيق على ردود الفعل التي تحدثها بعض التصرفات في ظروف دولية معينة، وإجادة اللغات.

القدرة على كتابة التقارير، والقدرة على التحليل والاستنتاج، وتقديم المقترحات.

المهارة في عرض موقف الدولة واتجاهاتها دون استفزاز الدول الأخرى.

القدرة على خلق فرص التوافق المناسبة بين الإمكانيات المتاحة، وأدوات التنفيذ.

إن مقدرة الدولة على رسم سياسة خارجية ناجحة ومؤثرة اتجاه غيرها من الدول تعتمد على مدى تحقيق أي من تلك المهام، وإن التلكؤ في تحقيق تلك المهام يتسبب في إلحاق الضرر في السياسة الخارجية للبلد [١]

إن القيام بهذه المهام يتطلب وجود طبقة من الدبلوماسيين سواء من السفراء، أو المستويات الأخرى من السلك الدبلوماسي تكون على درجة عالية من الكفاءة، ومؤمنة بأهداف السياسة الخارجية بغض النظر عن الخلفيات والمعتقدات السياسية، والفكرية الشخصية التي قد تتعارض مع توجهات النظام السياسي وغاليا ما تتأنى الدول في اختيار وزير الخارجية، كونه يحتاج إلى مواصفات خاصة تختلف، مواصفات الوزراء الآخرين، كما تهتم الدول كثيرا في عملية اختيار، وتأهيل كادرها الدبلوماسي [٢]

وفي الحالة العراقية، فإن وزارة الخارجية تتولى تنفيذ سياسة العراق الخارجية ويمثلها وزير الخارجية أو من يمثله وفي إطار تنفيذها لسياسة العراق الخارجية، فقد حدد قانون وزارة الخارجية رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٣ ، للوزارة عدد من الأهداف:

- تعزيز وتطوير العلاقات مع الدول العربية والدول المجاورة ودول العالم على اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- تنشيط دور العراق في المنظمات والمؤتمرات الدولية بما يخدم مصالح العراق ويعزز الأمن والسلم الدوليين.
- تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والفني والعلمي وتشجيع الاستثمار مع الدول والمنظمات الدولية المتخصصة.
- الدفاع عن سياسة جمهورية العراق في المجالات المتنوعة.

---

[١] اسماعيل صبري مقلد العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، مصدر سابق ذكره، ص ٢٢٢

[٢] يقول نابليون بونابرت لقد جعلت كل وزاراتي سهلة بحيث وضعتها تحت تصرف كل الناس، بشرط أن يمتلكوا بعض الاخلاص والتفاني والنشاط والعمل، وكان لا بد أن أستثنى منها وزارة العلاقات الخارجية؛ لأنه كان المقصود فيها، غالبا. التنظيم والاغراء» ينظر: مرسيل مول السياسة الخارجية، سلسلة افاق دولية، ترجمة خضر، جرس برس، مكتبة عبد الحميد شومان الاردن، ٢٠١٠، ص١٣١

[٣] المادة ١ من قانون وزارة الخارجية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٣.

- حماية مصالح العراق السياسية والاجتماعية ورعاياه في الخارج.
- وتسعى وزارة الخارجية لتحقيق اهدافها بالوسائل الاتية:
- ادارة عمل البعثات العراقية في الخارج والاشراف عليها.
- تنسيق الزيارات التي تقوم بها الوفود العراقية الرسمية للدول العربية والاجنبية وبالعكس لتعزيز وترسيخ العلاقات القائمة فيما بينها.

التنسيق مع الوزارات ذات العلاقة والجهات غير المرتبطة بوزارة في شأن متابعة شؤون المؤتمرات واعمال المنظمات الدولية العالمية والاقليمية

التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول العربية والاجنبية والمنظمات الدولية.

وعلى هذا الاساس فإن وزارة الخارجية العراقية تعد الوسيلة الأكثر أهمية في تنفيذ سياسة العراق الخارجية، ويعتمد هذا الدور على كادرها الوظيفي من السفراء والدبلوماسيين، والاداريين والفنيين. لقد بذلت وزارة الخارجية العراقية جهودا واضحة في إعادة علاقات العراق الدبلوماسية مع معظم دول العالم، التي قطعت، أو تجمدت بسبب الموقف الدولي من النظام العراقي السابق. وقد توسع العمل الدبلوماسي، والقنصلي في جميع أنحاء العالم، حيث أصبح للعراق بعثة دبلوماسية و قنصلية عامة في مختلف دول العالم فيما استقبل العراق ١٣٧ بعثة ما بين سفارة، وقنصلية عامة[٥]، وقنصلية فخرية، وبعثات ومكاتب المنظمات اقليمية ودولية، ووكالاتها المتخصصة)

وتزامن التوسع في فتح البعثات الدبلوماسية، مع التوسع في الهيكل المؤسسي لوزارة الخارجية، والتوسع في هيكلها الوظيفي أيضا، فبعد أن كان عدد موظفي وزارة الخارجية قبل عام ٢٠٠٣ حوالي (١٢٠٠) موظف توسع هذا العدد ليصل الى (٢٥٠٣) موظف نهاية عام ٢٠١٥ وتزايدت دوائر الوزارة من (١٤) دائرة الى (٢١) دائرة للمدة ذاتها

---

[١] كانتور ، روبورت : ١٩٨٩ ، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة احمد ظاهر ، عمان : مركز الكتب الأراضي ..

العرجاء، زياد عطا ٢٠١٤ – دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة و حتى عام ٢٠١٢، عمان : امواج للطباعة والنشر والتوزيع .

[٢] المادة ١ من قانون وزارة الخارجية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٣.

[٣] وزارة الخارجية العراقية الدائرة الصحفية، دليل الخدمة الخارجية، مطبعة كركي، بيروت، ط١/٢٠١٢، ص ٩

[٤] كان لبعض الدول سفارات في العراق، وأكثر من الصلة عامة، فعلى سبيل المثال: كان لإيران خمس اتصليات عامة في البصرة، والسليمانية، والنجف وكربلاء، واربيل، وتركيا كان لها ثلاث لتصليات عامة في البصرة، والموصل وأربيل، فضلا عن سفارتها في بغداد، وكان للولايات المتحدة ثلاث فتصليات عامة في البصرة، وأربيل، وكركوك، ولروسيا قنصليتان عامتان في البصرة، وأربيل وزارة الخارجية العراقية دائرة المراسم القائمة الدبلوماسية / ٢٠١٤، مطبعة كركي بيروت / ٢٠١٤.

[٥] وزارة الخارجية العراقية، دائرة المراسم القائمة الدبلوماسية / ٢٠١٤، مطبعة كركي، بيروت / ٢٠١٤.

[٦] يشمل العدد موظفي السلك الدبلوماسي، والاداري والفني والخدمي ينظر: احسان علاوي حسين، قياس جاهزية وزارة الخارجية العراقية لتطبيق الموذج التطوير الاستراتيجي للموارد البشرية، بحث مقدم إلى معهد الخدمة الخارجية استكمالا لمتطلبات الترقية إلى درجة مستشار، وزارة الخارجية العراقية، بغداد / ٢٠١٥، ص ٥٤، بحث غير منشور.

http://www.mofa.gov.iq/ab/default.aspx الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العراقية

وفي ظل الوهن الحاصل في وسائل، أو أدوات تنفيذ سياسة العراق الخارجية الأخرى كما ذكرنا، فإن المهمة الملقاة على عاتق وزارة الخارجية ستكون صعبة ومعقدة. وعلى الرغم من صعوبة المهمة وتعقيدها، إلا أن الدراسات تشير إلى أن وزارة الخارجية تعاني من بعض الاختلالات المهمة التي يتطلب معالجتها، ومنها:

عدد أعضاء السلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية العراقية يقل بكثير عن موظفي السلك الاداري والفني والخدمي بواقع : ٩٩٤ موظف دبلوماسي مقابل ١٥٠٩ موظف غير دبلوماسي، هذا مع حقيقة أن مهمة، ومسؤولية تنفيذ السياسة الخارجية تقع على عاتق السلك الدبلوماسي، وأن الوظائف غير الدبلوماسية الإدارية والفنية والخدمية تقوم بمهمة إسناد العمل الدبلوماسي . فضلا عن قلة عدد السفراء، إذ أن ملاك الوزارة الفعلي ١٠٦ لسفيرا، في حين المتوفر حاليا ٦٦ سفيرا.

لا زالت وزارة الخارجية تعاني من عدم وجود منهجية واضحة للتدريب، وبناء القدرات التي تنسجم مع التغيير الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، ١٣) فضلا عن عدم وجود خطة واضحة لتطوير أداء الموظفين

عدم وجود نظام يعتمد التخطيط المستقبلي لتحديد احتياجات وزارة الخارجية من الاختصاصات والملاكات العلمية والمتوفر حاليا هو تفضيل لاختصاصات معينة للتوظيف في الوزارة، لذلك فإن الوزارة واجهت تحدي مأسسة عملها في ظل محاولة تحقيق التوازن العرقي، والطائفي، وقد نافست هذه المسألة تحقيق التوازن العرقي، والطائفي في بعض الاحيان مصالح العراق الحيوية في إطار وزارة الخارجية، والمؤسسات الأخرى عدم وجود جهة رسمية مسؤولة عن إدارة أداء الموظفين، ولم تطبّق الوزارة حتى الان نظام ربط نظام تقييم الأداء بنظام التدريب والتأهيل وعدم امتلاك الوزارة خطة للتطوير الاستراتيجي للموارد البشرية، وان الدعم الموجود عام وغير محدد بوضع خطط استراتيجية لتطوير الموارد البشرية

انعدام دور مراكز البحوث والمؤسسة الأكاديمية في إدارة، وتخطيط، وصنع وتنفيذ سياسة العراق الخارجية، مما جعل السياسة الخارجية العراقية تعمل بطريقة حل المشكلات، والقضايا الآنية بدون التنبؤ بمستقبلها، وأبعادها، وانعكاساتها على النظام السياسي العراقي [٦]

لازالت سياسة العراق الخارجية تعاني من مشكلة التنفيذ بصيغة المبادرات الفردية المحكومة غالبا بردود افعال آنية، وهذا يعود إلى غياب التنسيق بين مراكز صنع القرار في العراق، وضعف التنسيق بين وزارة الخارجية، والوزارات العراقية المختلفة

---

[١] احسان علاوي حسين، مصدر سابق ذكره، ص ص .٥٦-٥٤

[٢] استضافة وزير الخارجية الدكتور ابراهيم الجعفري في مجلس النواب بتاريخ ٦/١٠/٢٠١٦

[٣] أكرم محمد حسن مقترحات نحو اصلاح السياسة الخارجية العراقية، جريدة إيلاف الإلكترونية في ٣ حزيران / ٢٠١٠

[٤] حسان علاوي حسين، مصدر سابق ذكره، ص ٧٧

http://www.elaph.com/Web/opinion/567224/6/2010.html

[5] Jane Kinninmont, Gareth Stansfield and Omar Sirri, Iraq on the International Stage, Foreign Policy and National Identity in Transition, The Royal Institute of International Affairs, Chatham House, London, 2013.pp.12-11<

[٦] المصدر نفسه، ص ٧٧-٨٠

[٧] على حسين حميد العيساوي السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ اين ضرورات دور أكاديمي وتجليات الواقع المجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسة، العدد الخامس عشر السنة الخامسة، صيف عام ٢٠١٠، ص ٢٢٧

عانت وزارة الخارجية، وخاصة في عهد الوزير هوشيار زيباري، من منافسة الجهات الفاعلة الحكومية، وغير الحكومية التي تتحدث عن الشؤون الخارجية، وأدت هذه المنافسة إلى التقاطع بين رئيس الوزراء، ووزارة الخارجية، إذ اعتمد رئيس الوزراء نوري المالكي على دور المبعوثين الشخصيين في تطوير العلاقة بين العراق وجيرانه، وربما كان ذلك بمعزل عن وزارة الخارجية. وكان يفهم من هذه التوجهات وجود حالة من عدم الثقة بين رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، أضرت بالمصالح العليا للبلد، واشرت الى عدم وجود مؤسسة واضحة لصنع السياسة الخارجية

النتائج

1. تكشف الدراسة المقارنة أن التنظيم القانوني لوزارة الخارجية في العراق يعتمد على هياكل مرنة تهدف إلى التكيف مع التحديات السياسية والأمنية الناتجة عن التحولات السياسية بعد ٢٠٠٣، بينما تعتمد مصر على هيكلية قانونية راسخة تستند إلى تاريخ دبلوماسي طويل ومستقر، هذا التباين يعكس تأثير السياقات التاريخية والسياسية على تصميم الأطر القانونية،
2. تبرز مصر في تطبيق مبادئ الإدارة العامة، مثل التنسيق والكفاءة، من خلال نظام إداري مركزي يدعم اتخاذ القرارات السريعة، بينما يواجه العراق تحديات في تحقيق التنسيق الفعال بسبب التشتت الإداري الناتج عن الصراعات السياسية والطائفية،
3. تظهر مصر تفوقا نسبيا في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل وزارة الخارجية من خلال آليات رقابة داخلية متطورة، بينما يعاني العراق من قصور في هذا الجانب نتيجة ضعف الأنظمة الرقابية وعدم استقرار الهياكل الإدارية،
4. تعتمد مصر على نظام تدريب دبلوماسي متقدم يركز على الكفاءات المهنية واللغوية، مما يعزز جودة الأداء الدبلوماسي، في المقابل، يعاني العراق من نقص في برامج التدريب المنظمة، مما يؤثر على كفاءة الكوادر الدبلوماسية،
5. يظهر التنظيم القانوني في العراق تركيزا على التكيف مع التحديات الأمنية والإقليمية، مثل التعامل مع الصراعات الإقليمية والتدخلات الخارجية، بينما تركز مصر على تعزيز دورها كوسيط إقليمي من خلال سياسات خارجية مستقرة،
6. تسعى مصر إلى تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة من خلال تشريعات واضحة وآليات رقابة فعالة، بينما يواجه العراق تحديات في تطبيق هذه المبادئ بسبب الاضطرابات السياسية ونقص الموارد،
7. تبنت مصر تقنيات حديثة في إدارة العمليات الدبلوماسية، مثل الأنظمة الإلكترونية لتتبع القرارات، بينما لا يزال العراق في مراحل مبكرة من التحول الرقمي، مما يحد من كفاءة الأداء الإداري،
8. تتمتع وزارة الخارجية المصرية باستقلالية إدارية نسبية تسمح لها بمقاومة التدخلات السياسية، بينما تعاني الوزارة في العراق من تأثيرات التدخلات السياسية والطائفية، مما يؤثر على فعالية التنظيم القانوني،

9. تظهر مصر كفاءة أعلى في إدارة الموارد المالية لوزارة الخارجية، مع توزيع منظم للميزانيات، بينما يعاني العراق من تحديات في تخصيص الموارد بسبب الأولويات الأمنية والاقتصادية المتضاربة،

10. تعتمد مصر على تشريعات قانونية متطورة تدعم عمل وزارة الخارجية، بينما يعاني العراق من فجوات تشريعية تؤثر على قدرة الوزارة على تحقيق أهدافها الدبلوماسية بفعالية،

المراجع

1) ابراهيم الفياض ، مبدأ الفصل بين السلطات في الدساتير العراقية والدساتير المقارنة ، مجموعة دراسات دستورية حول موضوعات اساسية للدستور العراقي الجديد ، المعهد الدولي لحقوق الإنسان، جامعة ديبول، ۲۰۰۵

2) إبراهيم حنش سعيد، "دور عمليات التخطيط الاستراتيجي في تحسين فاعلية إدارة الأزمات: دراسة تحليلية لآراء عينة من رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات السعودية"، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، العدد (۱۰)، يونيو ۲۰۲۲م،

3) ابراهيم درويش جيش العراق طائفي تحول الجيش حواجز تفتيش ومعنويات جنوده في الحضيض، جريدة القدس العربي العدد الصادر بتاريخ : ۲۳ / حزيران ۲۰۱٤

4) إبراهيم عبد العزيز شيحا وضع السلطة التنفيذية رئيس الدولة – الوزارة)، في الأنظمة السياسية المعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ۲۰۰٦،

5) إبراهيم، حسام (۲۰۱۹). تحديث الإدارة العامة في مصر. القاهرة: دار المعارف، وعلي، محمد (۲۰۲۱). الدبلوماسية الرقمية وتحدياتها. مجلة الشؤون الخارجية، العدد ۲۵

6) إبراهيم، حسام (۲۰۱۹). تحديث الإدارة العامة في مصر. القاهرة: دار المعارف

7) ابو عباد ، سعيد ۲۰۰۹ ، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها ، فلسطين : دار الشيماء للنشر والتوزيع، ص٤٤، ابو الثمن ، شوقي ناجي جواد ، ۱۹۹۱، التفاوض مهارة واستراتيجية – بغداد: مطبعة الفنون

8) احسان الشمري. السياسة الخارجية العراقية. التوازن الهش، ترينذز للبحوث منشور على الرابط kerrs2Xy/pw.2u://https

9) احسان علاوي حسين، قياس جاهزية وزارة الخارجية العراقية لتطبيق الموذج التطوير الاستراتيجي للموارد البشرية، بحث مقدم إلى معهد الخدمة الخارجية استكمالا لمتطلبات الترقية إلى درجة مستشار، وزارة الخارجية العراقية، بغداد / ۲۰۱۵، ، بحث غير منشور.

10) أحمد إبراهيم السبيلي المسئولية السياسية لرئيس الدولة في النظم الوضعية والفكر السياسي الإسلامي، رسالة دكتوراه جامعة عين شمس، ۱۹۹۰

11) أحمد أبوالحسن زرد، ''تحديث الدستور...ترسيخ لدولة المؤسسات''، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠٧

12) أحمد عارف الكفارتة، ''العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية'' ، (بغداد : مركز الدراسات الدولية ، مجلة دراسات دولية: العدد الثاني والأربعون، ٢٠٠٩)، الفصل الثاني

13) أحمد عمر الراوي، نحو استراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد أحادي الجانب، في علاء عكاب خلف (محرر)، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، المؤتمر السنوي الذي عقده قسم الدراسات السياسية بيت الحكمة، بغداد، ط ١/٢٠١١

14) أحمد محمد إبراهيم المسئولية السياسية للحكومة في النظام البرلماني، دراسة مقارنة ببعض النظم الأخري رسالة دكتوراه جامعة عين شمس، ١٩٩١

15) أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، (بغداد : الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، ٢٠٠٩

16) أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، (بغداد : الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، ٢٠٠٩

17) أحمد نوري النعيمي، احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ١٥/٢٠١٢

18) أحمد يوسف أحمد ، الاستراتيجية والتغيير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك ، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد٥

19) أحمد، صبري جليبي. (٢٠٢١). الحوكمة الرشيدة في الإدارة العامة المصرية. جامعة جنوب الوادي. رسالة ماجستير

20) أسماعيل صبري مقلد ، الأستراتيجية والسياسة الدولية ، المفاهيم والحقائق الأساسية ، ط٢، (بيروت : مؤسسة : المؤسسة الجامعية الأبحاث العربية ش – م – م ، ١٩٨٥م

21) اسماعيل صبري مقلد العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع المكتبة الأكاديمية، ١٥/٢٠١١

22) اسماعيل صبري مقلد العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات المكتبة الاكاديمية، القاهرة / ٢٠١٠،

23) إكرام بدر الدين،'' ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر''. أطروحة دكتوراه. جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١،

24) أكرم محمد حسن مقترحات نحو اصلاح السياسة الخارجية العراقية، جريدة إيلاف الإلكترونية في ٣ حزيران / ٢٠١٠

25) الأمر (١١) لسلطة الائتلاف المؤقتة، جريدة الوقائع العراقية، وزارة العدل العراقية، العدد ٣٣٩٧٧ السنة الرابعة والأربعون، في ١٧ حزيران/ ٢٠٠٣

26) الأمر المرقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥ و المنشور بالوقائع العراقية بالعدد ٣٩٩٥

27) أيمن عوضة المعاني. الإدارة العامة الحديثة. مكتبة كل الكتب، دمشق (طبعة مصرية)، ۲۰۲۰

28) إيهاب زكي عبد السلام الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، ۱۹۸۳.

29) الباز شهيدة (۲۰۰۹) المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع وأفاق المستقبل، بحث مقدم الي المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة

المراجع الأجنبية:

1. F. A. Reynolds An Introduction to international Relation (longman Group limited, London, 1971). P 35.
2. marian Irisn, Elue frank. U. S. foreign policy. (New York chieago san franseiseco Atinta, 1995). P.P 1-2
3. Brian Chapman, Frederick Mosher, and Edward Page (5-2-2009), "Public administration - History - Early systems" ،Britannica, Retrieved 22-3-2017
4. Freeland, C. (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8
5. d Governance Good ,Governance) "2000 (.G Thomas ,Weiss -World Third ."Challenges Actual and Conceptual :Governance Global .(2000 .,Oct (5 .No 21, .Vol ,Quarter
6. Brian Chapman, Frederick Mosher, and Edward Page (5-2-2009), "Public administration - History - Early systems" ،Britannica, Retrieved 22-3-2
   017
7. Brian Chapman, Frederick Mosher, and Edward Page (5-2-2009), "Public administration - History - Early systems" ،Britannica, Retrieved 22-3-2
   017
8. Paolo Maggiolini, IRAQIS FOREIGN POLICY DIRECTIONS AND REGIONAL DEVELOPMENTS. WHERE DOES IRAQ FOREIGN POLICY START? International Society for Performance Improvement(ISPI) USA, Analysis No. 199, September 2013, p2
9. Mosul battle to extend as far as Syria and Yemen, former Iraqi PM Maliki says, http://www.middleeasteye.net/news/former-iraqi-pm-maliki-says-mosul-battle-extend-far-syria-and-yemen 1285605904
10. Vera de Ladoucette, Iraq in a New Map of Oil Supplies: Impalications for Other Gulf Oil Producers, in Iraq Reconstruction and Future Role, The Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, First published/2004. P.137.
11. Hans J. Morganthau, Politics Among Nations, (Alfred A. Knopf, New Work, 1960) P.539.
    (A) Hans J. Morganthau, Politics Among Nations, op.cit. PP. 541-539.
12. Kirl J. Beatie, Egypt during the sadat years, palgrave londres, 2000. P. 27.
13. Vienna Convention on Consular Relations. (1963). United Nations Treaty Series.
14. Vienna Convention on Diplomatic Relations. (1961). United Nations Treaty Series.

15. 9. Frischtak, L. & Stiyas, L. (2015). Governance Leadership and Communication, Washington: World Bank Publications, p.4